# الموضوع السابع: النظام البرلماني في ألمانيا

**الأهداف:**

- يحدد المتعلم الأسس التي يقوم عليها النظام الأماني
- يستند إلى طرق تشكيل واختصاصات السلطات الثلاث ثم يستنتج العلاقة بينها
- يتوصل المتعلم إلى تحديد طبيعة النظام السياسي الألماني

يتميز النظام السياسي الألماني بالاستقرار الديمقراطي ضمن نموذج النظام البرلماني الاتحادي، نشأ النظام الحالي بعد الحرب العالمية الثانية، حين صدر القانون الأساسي لسنة 1949 كأساس دستوري مؤقت لألمانيا الغربية، ثم أصبح دستورا دائما بعد توحيد الألمانيتين عام 1990 الذي لا يزال ساري النفاذ وفق آخر تعديل له سنة 2012، يقوم النظام على مبدأ الفصل المرن بين السلطات والتعاون المؤسساتي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. حيث تتوزع السلطة بين **الحكومة الاتحادية** و**حكومات الولايات** الست عشرة، مع فصل واضحٍ الصلاحيات التنفيذية والتشريعية والقضائية لكل مستوى من مستويات الحكم.

تنبثق الحكومة من الأغلبية البرلمانية، وتتكون من **المستشار** والوزراء الذين يعينون من طرفه، يتم انتخاب المستشار من قبل البرلمان، ويعين الوزراء بالتشاور معه، بينما يضطلع **الرئيس الاتحادي** بصلاحيات **رمزية وتمثيلية.**

**أولا: السلطة التشريعية**

يتكون البرلمان الاتحادي من **غرفتين:** هما **البوندستاغ (مجلس النواب)، والبوندسرات (مجلس الولايات).**

أ- **البوندستاغ – (Bundestag)** مجلس النواب: هو الهيئة التشريعية الرئيسية في ألمانيا، ويمثل الشعب مباشرة. يتم انتخاب نصف العدد عن طريق الاقتراع المباشر من 299 دائرة، والنصف الآخر وفق **نظام القوائم الحزبية** في الولايات. يشترط القانون حصول الحزب على **5%على الأقل** من الأصوات، أو ثلاثة مقاعد مباشرة لدخول البرلمان.

**اختصاصات البوندستاغ:**

- سنّ القوانين الاتحادية وإقرار الميزانية العامة.
- انتخاب **المستشار الاتحادي** (رئيس الحكومة).
- الرقابة على الحكومة، خصوصًا في السياسات الداخلية والخارجية.

- إقرار مشاركة الجيش الألماني في العمليات الخارجية.

ب- **البوندسرات – (Bundesrat)** مجلس الولايات: هو الغرفة الثانية ويمثل **الولايات الألمانية (Länder)**في العملية التشريعية، ويجسّد الطابع الفيدرالي للنظام. يتم تعيين أعضائه من قبل حكومات الولايات، بعدد يتراوح بين 3 و6 أعضاء بحسب الكثافة السكانية. يرأس المجلس **أحد رؤساء حكومات الولايات بالتناوب سنويا**، ويتولى مهام رئيس الدولة بصفة مؤقتة عند شغور منصبه.

**صلاحيات البوندسرات:**

- مراجعة ومناقشة القوانين الصادرة عن البوندستاغ، وله حق **الاعتراض أو الفيتو** في بعض الحالات، خصوصا تلك المتعلقة بصلاحيات الولايات أو الضرائب المشتركة.
- المشاركة في تعديل الدستور الاتحادي، إذ يتطلب الأمر موافقة ثلثي أعضائه.
- مراقبة الحكومة الاتحادية وإبداء الرأي في السياسات التي تمسّ مصالح الولايات.

**ثانيا: السلطة التنفيذية**

**تقوم على الازدواجية؛ رئيس الجمهورية الاتحادية، والمستشار الاتحادي**

أ- رئيس الجمهورية الاتحادية:

يُنتخب من قبل **المجلس الاتحادي** الذي يضم أعضاء البوندستاغ وممثلين عن الولايات، ويشغل المنصب لمدة **خمس سنوات** قابلة للتجديد مرة واحدة.

**اختصاصاته:**

- **رمزية وتمثيلية بالأساس**، فهو يمثل الدولة في المحافل الدولية ويوقع القوانين ويعيّن كبار المسؤولين والقضاة.
- له سلطة **حلّ البوندستاغ** بناء على اقتراح المستشار عند عدم منحه الثقة للحكومة.
- يمكن عزله من منصبه **إذا ارتكب خرقًا متعمدًا للقانون الأساسي أو انتهك عمدًا القوانين الألمانية**، بموجب حكم المحكمة الدستورية.. بناء على طلب إما البوندستاغ (مجلس النواب) أو البوندسرات (مجلس الولايات). ويجب أن يصدر قرار الاتهام بأغلبية ثلثي الأعضاء في كل غرفة طبقا للمادة 61 من القانون الأساسي.

ب- المستشار الاتحادي (رئيس الحكومة): **يمارس سلطات فعلية**، يتم انتخابه من قبل البوندستاغ بناء على اقتراح الرئيس الاتحادي، ويجب أن يكون من الأغلبية البرلمانية. يقود الحكومة ويختار الوزراء ويحدد الخطوط العامة للسياسة العامة وفق ما تنص عليه المادة 56 من القانون الأساسي.

**صلاحيات المستشار**

يعتبر **المستشار الألماني القائد الفعلي للسلطة التنفيذية**، وتستند صلاحياته إلى نصوص القانون الأساسي وإلى موقعه الحزبي بوصفه زعيم الأغلبية البرلمانية أو قائد الائتلاف الحاكم. وقدد رسخ التاريخ السياسي للجمهورية الاتحادية مبدأ "ديمقراطية المستشار" التي تمنحه قدرة كبيرة على توجيه السياسات العامة.

**تقوم علاقة المستشار بالوزراء على ثلاثة مبادئ دستورية:**

- **مبدأ المستشار**: يمنحه سلطة وضع الخطوط التوجيهية للسياسة العامة للحكومة.
- **مبدأ الاستقلال الوزاري**: يسمح لكل وزير بإدارة وزارته بحرية ضمن حدود التوجيهات العامة للمستشار.
- **مبدأ القرارات الجماعية**: يفرض اتخاذ القرارات ذات الأهمية العامة في مجلس الوزراء بالأغلبية.

يحوز المستشار كذلك صلاحيات رئيسية تشمل اختيار الوزراء، وتحديد عددهم، والإشراف على إعداد الميزانية العامة والسياسات الاقتصادية، وقيادة القوات المسلحة في حالة الطوارئ. وقد ساهم مكتب المستشار في تعزيز قدراته الإدارية والسياسية باعتباره مركز التنسيق بين الوزارات والإعلام والبرلمان. ورغم ذلك، تظل سلطات المستشار **مقيدة بعوامل سياسية داخلية، أهمها طبيعة الائتلاف الحكومي**، إذ تتطلب معظم الحكومات توافقا بين عدة أحزاب، مما يحد من استقلاله المطلق.

**مسؤولية المستشار**: مسؤوليته السياسية أمام البوندستاغ، الذي لا يمكنه سحب الثقة منه إلا بانتخاب خليفة له في الوقت نفسه **سحب الثقة البنّاء**.

**علاقة المستشار بالبرلمان وآليات التوازن السياسي**

تتسع علاقة المستشار **بالبوندستاغ** في النظام السياسي الألماني، وتظهر في **مرحلتين أساسيتين:**

أ- **انتخاب المستشار**: ينتخب البوندستاغ المستشار بناء على اقتراح من الرئيس الاتحادي، بأغلبية مطلقة لأعضاء البوندستاغ . وفي حال العجز عن تحقيق هذه الأغلبية، يحق للرئيس إما تعيين المرشح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات أو حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة .

ويمثل هذا النظام أحد ضمانات الاستقرار، إذ يمنع الفراغ السياسي أو إسقاط الحكومة دون بديل جاهز.

ب- **الرقابة المتبادلة وسحب الثقة:** لا يمكن البوندستاغ عزل المستشار إلا من خلال التصويت البنّاء على سحب الثقة، أي بانتخاب خليفة له في الوقت ذاته، بهدف منع الأزمات الحكومية. وفي المقابل، يملك المستشار. إذا فقدت حكومته الثقة حق اقتراح حل البوندستاغ على الرئيس الاتحادي طبقا للمادة 63 من القانون الأساسي الألماني ، وقد استخدم هذا الإجراء ثلاث مرات في تاريخ ألمانيا الاتحادية سنوات : **1972، 1982، 2005.**

ثال**ثا: السلطة القضائية**

تهدف **السلطة القضائية** إلى الحفاظ على وحدة الدولة وسيادة القانون من خلال الرقابة الدستورية على أعمال السلطتين التنفيذية والتشريعية، وضمان عدم تجاوزهما لصلاحياتهما .وتتوزع المحاكم الألمانية إلى مستويات متعددة تشمل المحاكم المحلية، والإقليمية، والعليا، إضافة إلى **المحكمة الدستورية الاتحادية** التي تمثل المرجع الأعلى في تفسير الدستور وحل النزاعات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات.

تعتبر **المحكمة الدستورية الاتحادية** أعلى هيئة قضائية في ألمانيا، ومهمتها **ضمان احترام الدستور** والفصل في النزاعات الدستورية بين سلطات الدولة والولايات.

ختاما نستنتج أن النظام السياسي الألماني يقوم على **التوازن والتعاون بين السلطات** في إطار فيدرالي ديمقراطي، يضمن مشاركة الولايات في القرار السياسي، ويعزز الرقابة والمساءلة. يتميز هذا النظام باستقلالية القضاء، ومرونة العلاقة بين المستشار والبرلمان، ما جعله نموذجا ناجحا في **الاستقرار السياسي والديمقراطية البرلمانية الحديثة.**

**المراجع:**


- الدستور الألماني، محمل من الموقع: https://www.btg-bestellservice.de/pdf/80209000.pdf
- سعيد نحيلي، علي إبراهيم صالح، "دور المستشار الاتحادي في النظام السياسي الألماني"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (43) العدد (3)، 2021.

- آدم حسن صابر، محمد ضياء الدين محمد أحمداي، "طبيعة النظام السياسي الألماني وأثره على سياستها الخارجية( قضية اللاجئين السوريين نموذجا 2011–2019)"، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث –مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية – المجلد الرابع –العدد الحادي عشر، 2020.
- عاهد فروانة، سهيل ماضي، " بحث حول: النظام السياسي الألماني"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر – غزة، 2011–2012.